قوله النوع او الجنس فهم لان كلا منهما مقول اذا ذكر في السؤال الفرد الافراد كما مر قوله فقد عرفت جوابه
من سياق كلامنا وهو ان الخارج من التقسيم اعم من النوع الحقيقي فالحصر صحيح الا ان في الكلام عدولا عن الظا
لان المتبادر ان المعرف بالفتح هو الخارج عن التقسيم مع انه ليس كذلك بل هو اخص منه وهو ظ قوله وفيه انه ان
اراد به محصل اعتراض الشارح ان المقول في جواب ما هو اما ان يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة
فهو الحد بالنسبة الى المحدود وقد صرح به سيد المحققين في اخر حاشية المطالع اذ بحسب الشركة المحضة فهو
الجنس او بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع انتهى فالمقول بحسب الخصوصية المحضة قسم النوع لا قسم
منه في الاصطلاح وقد خالف القوم في هذا الاصطلاح في موضعين ومحصل ما ذكره المحشي من الاعتذار ان
المقول بحسب الخصوصية لم اطلق ان الاول مقابل النوع الثاني قسم النوع الذي له فرد واحد وقد اشار
المحشي اليه بقوله اذا كان شيئا واحدا اه وفيه نظر لان الكلام في ان المقول بحسب الخصوصية المحضة في اطلاق
القوم بالحد ولا يكون نوعا وما ذكره من المقول انما يدل على ان النوع يكون جوابا اذا كان السؤال عن فرد واحد
والفرق ظ لان كون النوع جوابا لسؤال بما عن واحد ليس محل شبهة ثم اعلم ان الحد له اعتباران الاول
انه مغاير للمحدود فانه مجمل والحد مفصل يتعلق التصور بكل جزء منه فيكون هو ان الجزء مرات لملاحظته
فيقيد الجزء الاول بالثاني فينتقل عنه الى المحدود فيكون العلم التفصيلي سببا للعلم الاجمالي والاعتبار الثاني انه
مقول في الجواب باعتبار انه عين المحدود حقيقة قوله بنوع احتياج اليه وفيه ان المحتاج اليه لا يقع في البين و
الا يكون تعريف اطراف المسائل ومقدمات الدليل واقعة في البين وهو فاسد لان البين لا يقال الا لما ذ
ذكر استطرادا لا يتوقف عليه المقصود فهو مذكور بادنى مناسبة فقد توهم من قال ان المتبادر بمجموع التفسير من
وما كنا نحن فيه المقصود الاصلي قوله لا امكان حمله على ما هو المقصود وان كان ظاهرا في خلافه اما وجه الظهور فلان
لفظ الجمع وما تنوع منه يستدعي التركيب لانه مقابل البعض عند النقض بما ذكر من الاجناس البسيطة
بخلاف لفظ التمام فانه مقابل النقص فالجوهر مثلا تمام المشترك بين الانسان والفرس لانه جزء مشترك
لا يكون جزء مشترك خارجا عنه والسلب لا يقتضي الوجود واما امكان الحمل على المقصود فهو ان المجموع
يلزمه ان لا يكون وراءه جزء اخر فذكر الملزوم واريد لازمه فكانه قيل ان تمام المشترك جزء لا يكون وراءه
جزء اخر فذكر الملزوم اما حمل صيغة الحصر على الزيادة المطلقة فليس بسديد لانه خلاف الظ كما لا يخفى
قال قدس سره فالجزئي الحقيقي اه وتوضيح المقام انه يكون موضوعا للكلي و
قال انه فيقال هذا زيد وبالعكس
لا يكون محمولا على شيء من الكلي والجزئي لانه ذات متأصلة لا يمكن للعقل اذا لاحظها ان يعتبر صدقها
لا على نفسها لعدم التغاير ولا على غيرها لتأصلها في حد ذاتها يظهر ذلك لمن تامل في ذات زيد بخلاف
المفهوم الكلي فانه ذات مثالية ظلية يقتضي ارتباطها بغيرها فللعقل ان يحمل عليه كل محمول على شيء فهو
كلي اذ لو اريد بزيد هنا ذاته المخصوصة التي اشير اليها بهذا الاسم لا يكون هناك حمل الا بحسب اللفظ كما يشهد به
التأمل الصادق وكذا الحال في عكسه وخلاصة الكلام ان الجزئي لكونه موجودا كوجود اصيل يأبى عن الارتباط
بالغير قال قدس سره صاحب اسم زيد او مدلول هذا اللفظ او ذات متشخصة الى غير ذلك من المفهومات الكلية وفيه ان التأخر
في المفهوم الكلي لعدم تأصله في الوجود يقتضي الارتباط بغيره قوله اي على شيء هو جزئي حقيقي اما قوله المص رحمه الله القريب زيد فالمحمول الكلي قدم وجود
في حد ذاته يمنع الارتباط بغيره كما مر نقلا عن سيد المحققين فتامل قوله المغايرة
او اخر اذ العبرة للمعنى وحديث المتاخر في حد ذاته يقتضي ذلك فتامل فيما مر نقلا عن سيد المحققين قوله المتغايرين في مفهوم لا اتحاد في
الذهني والاتحاد في الذات وفيه نظر لانه لا يشمل القضايا الذهنية فالوجه ان يقال المتغايرين في مفهوم لا اتحاد في
الذات فيشمل القضايا الخارجية والحقيقية والذهنية قوله لكنه في جواب التأويل في جانب المحمول ثم لان المراد بهذا هو
الشخص المشار اليه وكذا لو كان المراد بزيد هذا الشخص لا يتصور الحمل ولو كان المراد باحدهما غير الآخر لا يمكن الحمل
ولو كان المراد باحدهما الكلي يصح حمل الجزئي الحقيقي على الكلي وقد عرفت ان المتأصل في حد ذاته يمنع الارتباط بالغير و دعوى انه
ان عدم تأصلها والمثالية يقتضي الارتباط فان اراد المحشي بالموضوع والمحمول بالطبع هذا المعنى فلا غبار عليه
خلاف

خلاف ما يفهم من ظاهر مقاله وكونه لم ذلك نقول ان مراده قدس سره وعبارته في حاشية المطالع صريحة فيه كما مر
النقل عنه قدس سره فتبصر قوله قد عرفت ما هو المراد به مما مر قبله من ان المصنف قسم الكلي الى اقسامه اه
وفيه انه لا يصلح لدفع الاستدراك لانه لا يمكن تقسيم المقول الى اقسامه قوله ولا ما اراده المحشي يجب علينا ان
يراعي ما عليه ارباب الصناعة ثم نجد انهم يجعلون ممكنا المقول ما ذكره اولا لا ما اراده المحشي فاصلاح التعريف
المنقول عن القوم بارادة المصنف ليس بمقبول عندنا اولى الابصار قوله مبني على الاستدراك لفظ الكلي ومبني على
الظ لا على التحقيق ايضا لان كلام السيد السند وذكر البناء اظهر من ان يخفى فلا حاجة الى التنبيه وهو ظ قوله الالهام
الا انه يراد وغرض الشارح ان لفظ الكلي مستدرك كانه غير ملحوظ في فوائد القيود فهو داخل في المقول بحسب الظ وخارج
بقيد الكثيرين عن التعريف وما ذكره المحشي من التوجيه فركيك لان بيان فائدة قيد على تقدير ترك لفظ من
التعريف ليس له نظر في اعتبارات القوم قوله وهذا بناء على كونه جنسا ويلزم التعريف بالاخص اتحاد الحد
ليس بصحيح قوله الجواب انه لما كان جنسا لمحصل الجواب ان ما كان جنسا له اعتباران الاول اعتبار ذاته فهو
بهذا الاعتبار اعم من الجنس وماخوذ في التعريف والثاني اعتبار وصفه العارض له وهو كونه جنسا للجنس
وهو بهذا الاعتبار غير ماخوذ في التعريف واخص من المعرف بالفتح فالاعتباران جاريان في الكلي فان نفس مفهومه
اعم من نفسه باعتبار وصفه الذي هو الكلية وهي امكان فرض اشتراكه بين الكثيرين مثلا وصدق الشيء على نفسه
باعتبارين صحيح لان التغاير الاعتباري كاف في الحمل كما لا يخفى قوله كما ان الانسان اه لان الانسان لا بشرط
اعم من الانسان بشرط الكتابة كما ان الماهية لا بشرط شيء اعم من الماهية بشرط شيء وهو ظ قوله اي على شيء وهو
جزئي حقيقي وفيه نظر لان لفظ اصلا في كلامه قدس سره يأبى عنه وان سوق كلامه قدس سره يقتضي ان لا يكون ال
الجزئي الحقيقي محمولا على شيء ما وان كان ذلك الشيء كليا لان الجزئي الحقيقي لتأصله في الوجود لا يرتبط بغيره
على ما هو المستفاد من كلامه قدس سره في حاشية المطالع فتأمل قوله والا فحمل الجزئي على الكلي ممكن فيه نظر لانه اول مسئلة
وان العبرة للمعنى لا للفظ فالمص رحمه الله الكلي هو المحمول لما مر من التأصل قوله التغاير في الوجود الذهني اي في المفهوم
قوله والاتحاد في الوجود الخارجي والاولى ان يقال الاتحاد في الذات ليشمل جميع المواد قوله في جانب المحمول
ثم لان قولنا هذا زيد يجوز التأويل في جانب الموضوع مثلا بالمص رحمه الله الكلي كما مر الاشارة اليه وقد عرفت ما
فيه من ان التأصل في الوجود يقتضي كون الجزئي الحقيقي موضوعا قدم في اللفظ او اخر ما فهم قوله فالمحمول على غيره
لا يكون الا كليا ام لانه يجوز ان يكون الموضوع كليا والمحمول جزئيا حقيقيا كما مر امثلة المحشي قوله الا ان تخصيص
الغير بالجزئي وفيه ان التخصيص في المقدمة العقلية غير مقبول عند العقلاء وكانه اراد تحرير مراده قدس سره وفيه انه ليس حقيقة
بمراده لما مر من التعليل بالتأمل قوله ولو حمل قوله فالجزئي الحقيقي لا يكون محمولا اه بمعنى لا يكون محمولا نظرا الى المعنى والى
الحال بل على ذلك لفظه قدس سره وهو الحق والله اعلم حصة الحال قوله اي معروضاتها بحذف المضاف كما هو
المتبادر وفيه نظر لان لفظ الكلي يطلق على نفس مفهوم الانسان مثلا وهو معقول اول ويطلق على الكلي
المنطقي وهو كونه كليا وهو معقول ثان ويطلق على المجموع من المعروض والعارض وهو الكلي العقلي والمراد
هو الاول والامثلة المذكورة في الشرح قرينة واضحة على المراد على ان كلام المحشي يشعر ان الكليات لا يطلق على
المعقول الاولى فيحتاج صحة الكلام الى احد الامرين حذف المضاف او اعتبار المجاز بان يذكر العارض ويراد به المعروض
وقد عرفت انه مستغنى عنه فان كان مقصوده بيان المراد فلا غبار عليه قوله ايراد امر ثبت بقيد ان قوله رتبوا انه ليس
على ظاهره بل هو مؤول ايضا لان ظاهره ان القوم جعلوا الامثلة المذكورة مرتبة فجعلوا الانسان اخص والحيوان اعم
اعم منه والجسم النامي اعم منه اه وهو لا يصح لان كون الانسان مثلا اخص والحيوان اعم لا يتعلق به جعل جاعل
انهم رتبوا في الذكر كما انها مرتبة في انفسها فوافق الذكر الطبع او نقول انه من باب التضمين ويمكن ان النوع
بوجه اخر وهو ان الترتيب كائن في التصور والادراك الموافق للترتيب الطبيعي ويمكن ان يقال انهم رتبوا في
التعليم والبيان كما انها مرتبة في انفسها والباعث على ذلك هو التسهيل على المبتدي لالفه بالجزئيات فان
الكليات منتزعة عنها فهي فرع الجزئيات كما قال سيد المحققين قوله تفسير واعلم ان قوله قد وضعوا بالفاء لا يصح على ظاهره

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)